التجديد ومجتمع المعرفة

تكوين العامل المشترك

د. غام الشيخ

عميد سابق لكلية الطب بتكريت

العراق

يشتمل كل من التجديد في عالم المعلومات المعاش فيه حالياً ومجتمع المعرفة على نوع أو أكثر من عمليات التغيير، والسؤال الرئيسي في هذه الورقة يسأل: ما هو العامل المشترك القادر على التغيير في المجتمع بهدف الوصول الى ما نربو اليه من هدف في الدخول في عالم مجتمعات المعرفة؟ لذلك تهدف الورقة الى تحديد العامل الفاعل والمشترك بين عمليات التجديد والتغيير والانتقال الى مجتمع المعرفة وكيف بالإمكان التوصل الى فك رموز عملية تكوين هذا العامل المشترك المقصود.

مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة

من المعروف في أدبيات عالم المجتمع المقصود، أن القوى البشرية هي القادرة على التغيير والسير في السبل الموصلة نحو تحقيق هذا المجتمع. ولابد من الاعتراف بأن الطريق الى بلوغ هكذا تحول اجتماعي هو طريقٌ طويل وقد تم التطرّق الى ذلك فيما قُدّم لغاية الآن أثناء جلسات هذا المؤتمر. نعم، ان طريق التحولات الاجتماعية طويل وقد يأخذ عقود بل وقرون مثل ما جرى حين الانتقال من مجتمع ما قبل الصناعي الى المجتمع الصناعي ومن ثم الى مجتمع المعرفة مروراً بمجتمع المعلومات الذي لازال مهيمناً، حتى اليوم، على أكثرية المجتمعات حول العالم. وبلغة مسبطة نقول إن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد على المعلومات وهي "المواد الخام" اللازمة للعمل على الانتقال الى مجتمع المعرفة.

تقول منظمة اليونسكو "أن هدف بناء اقتصاديات ومجتمعات المعرفة هو هدف معلن في المنطقة العربية" وهذا مذكور في كتاب أصدرته المنظمة عام [2019] ويضيف المصدر "بأن معظم الخطط التنموية تدعو الى إنتاج وتوطين واستخدام المعرفة في مختلف الحقول".

يبدو لنا الاعلان أعلاه مُطَمئناً بأن هذه البلدان سائرة في النهج المتجه نحو الوصول الى مجتمع المعرفة. ومن حقنا أن نتساءل هنا: ان الخطط التنموية تتطلب توفر عناصر بشرية قادرة على تفهم الخطط وتبني منطلقاتها بعد وضعها ومن ثم قادرة على تنفيذ هذه الخطط وتقويمها والاستفادة من دروسها، فهل نحن كذلك؟

الشكل رقم [1] بين التجديد ومجتمع المعرفة عامل تغيير مُحرّك.

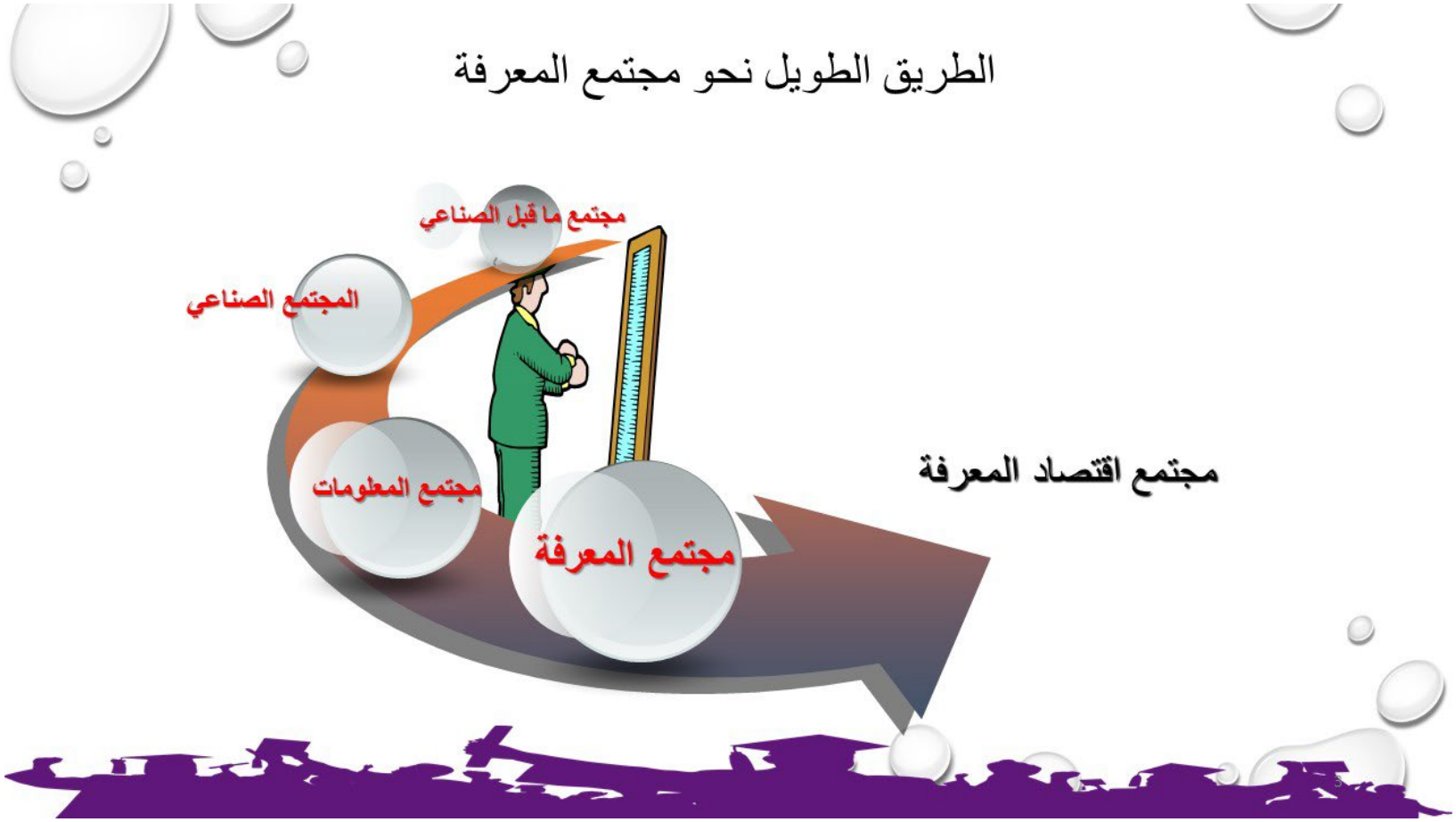

الشكل رقم [2] التحولات الاجتماعية والحاجة للزمن

يوصف الوطن العربي بأرقام كبيرة تدل على وجود الإمكانيات الضخمة في أرجائه وتشجع على التفاؤل، فهذا الوطن يضم [22] دولة ممتدة في موقع جيوسياسي مهم على مشارف ثلاث قارات هي أفريقيا وآسيا وأوربا وعلى مساحة تزيد على ال [14] مليون كيلومتر مربع وفيه أكبر نسبة من القوى البشرية الشابة والقادرة على التعلّم وبسكان يتجاوز رقمه ال [450] مليون نسمة. ولكن، هل تكفي الأرقام وحدها وتعطي التطمينات في تحقيق الرؤى والآمال؟ أنا أشك في ذلك.

ولكي نتأكد من أن وجود أرقام كبيرة يعني وجود نتائج تفضي الى الدخول في عالم مجتمعات المعرفة، نأخذ مثالاً مبسطاً قمنا به وعملنا مخططات للمقارنة بين تغيّر أعداد كليات الطب في الوطن العربي وفي الولايات المتحدة على مدى مائة عام بين [1915-2015] وكذلك التغيّر الحاصل في نسبة السكان لكل كلية طب واحدة للفترة ذاتها. وقد أخذنا الولايات المتحدة للمقارنة لأنها تتكون من ولايات متعددة وفيها عدد سكان مقارب لسكان الوطن العربي ويبلغ [332] مليون نسمة وكذلك لسبب مهم آخر وهو كونها دولة تحتل المركز الأول في ترتيب دول العالم من ناحية درجة التحول الاجتماعي نحو مجتمع المعرفة. نشاهد أن عدد الكليات في عام [1915] بلغ في الولايات المتحدة [75] كلية مقابل [4] كليات في الوطن العربي وتزايد هذا العدد خلال فترة المائة سنة بحيث فاق العدد في الوطن العربي [191] العدد في الولايات المتحدة [171] في العام [2015] وربما زاد العدد في الوطن العربي حالياً زيادة كبيرة خلال السنوات الثماني الماضية منذ عام [1915]. وعند مقارنة نسبة السكان لكل كلية طب واحدة نجد أنها تطورت في لولايات المتحدة من [1.3] عام [1915] الى [1.8] عام [2015]، في حين أن النسبة في الوطن العربي تحسنت من [11] مليون نسمة لكل كلية طب لتصل الى [2.1] بحلول العام [1915]. والسؤال هنا تفرضه الأرقام المذكورة والتي تشير الى تحسن أعداد الكليات ونسب السكان لكل كلية بصورة أسرع في الوطن العربي مقارنة بالتغير في الولايات المتحدة، فهل تعني الزيادة بعدد كليات الطب بهذه السرعة أن القطاع الصحي في الوطن العربي تحسّن بدرجة أعلى في الوطن العربي مقارنة بالولايات المتحدة؟ بالطبع لا فإن الكم لا يكون فعالاً بعند غياب النوعية ولا يمكن الوصول الى حافات مجتمع المعرفة بدون نوعية وجودة القوى البشرية المسند اليها عملية التغيير.

أشار الكثير من المتحدثين في مؤتمرنا هذا عن مجتمع المعلومات وعن مجتمع المعرفة. سأحاول هنا أن أخوض تجربة بسيطة لتحليل المجتمعَيْن والذهاب الى رحاب دراسة الفروق بين الاثنين مما يفتح لنا الباب لدراسة الحاجات وتوفير القوى البشرية القادرة على تلبية تلك الحاجات بهدف دفع مجتمع المعلومات للانتقال تدريجياً الى

مجتمع المعرفة. يُعرّف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المنعقد في جنيف عام [2003]، مجتمع المعلومات الذي نعيش فيه الآن بأنه: "مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يُمَكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في الوصول الى مجتمع المعرفة وتحسين نوعية حياتهم" فما المقصود "بإمكانيات المجتمعات والشعوب" المشار اليها في أعلاه؟

مجتمع المعلومات

يعرّف: بأنه "مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يُمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في الوصول الى مجتمع المعرفة وتحسين نوعية حياتهم"

قدرات عامل التغيير نحو الكتلة الحرجة

مجتمع المعرفة

- توفُّر بُنية تحتيّة مبنيّة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- المقدرة على الإبتكار، استخدام العقل، إنتاج وتوليد المعارف،
- أفراد قادرين على انتاج المعرفة،
- تمكين التعليم لتغيير نحو بناء القدرات.
- تجدُّد المعرفة باستمرار،
- إتقان صناعة المعلومات ونشرها واستخدامها بطُرُق غير نمطيّة في المؤسّسات،
- زيادة أعداد الموارد البشريّة ذات المقدرة على الإبداع، والابتكار،
- توفُّر مراكز البحوث، والتطوير،
- نموّ قدرات التعلُّم الذاتيّ والتعليم المستمرّ مدى الحياة،
- تنمية المقدرة على اتِّخاذ أكثر القرارات فعاليّة، التركيز على العمل الذهنيّ من خلال حلّ المشكلات، وتنمية الفرَص...الخ.

المصدر: مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات جنيف 2003

الشكل رقم [3] من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة والحاجة لعامل تغيير وكتلة مجتمعية حرجة

ولو أقمنا مقارنة هذا التعريف بالتعريف المعبّر عن مجتمع المعرفة وكما مبيّن في الشكل رقم [3] سنكتشف أن جميع أجزاء التعريف ما عدا توفر البنية التحتية (الفقرة الأولى في التعريف) تتعرّض للقدرات المختلفة الواجب توفرها في مجتمعات المعرفة وهي:

- توفُّر بُنية تحتيّة مبنيّة على تكنولوجيا الاتّصالات والمعلومات.
- توفُّر مراكز البحوث، والتطوير،
- المقدرة على الابتكار، استخدام العقل، إنتاج وتوليد المعارف،
- أفراد قادرين على انتاج المعرفة،
- تمكين التعليم لتغيير نحو بناء القدرات.
- تجدُّد المعرفة باستمرار،
- إتقان صناعة المعلومات ونشرها واستخدامها بطُرُق غير نمطيّة في المؤسّسات،
- زيادة أعداد الموارد البشريّة ذات المقدرة على الإبداع، والابتكار،
- نموّ قدرات التعلُّم الذاتيّ والتعليم المستمرّ مدى الحياة،
- تنمية المقدرة على اتّخاذ أكثر القرارات فعاليّة، التركيز على العمل الذهنيّ من خلال حلّ المشكلات، وتنمية الفُرَص...الخ.

لو تمعّنّا وقارنّا بين التعريفين الاثنين سنجد أن "القدرات" تشكل أكثر المستلزمات في تكوين وتجديد مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة لغرض إنشاء تحوّل مجتمعي. ولكن من يطبق هذه القدرات بغرض البدء بإجراء هذا التحوّل؟ برأينا أن البدء بهكذا تطبيق يقود الى التحوّل المنشود، يتوجب "صناعة وتكوين" عامل التغيير هذا الذي سيتمثّل بالقدرات التغيرية اللازمة والتي تؤدي تطبيقاتُها الى خلق كتلة حرجة في المجتمع المستهدَف. وكما معروف فان التحولات المجتمعية تُقتاد على خط زمني يبدأ بالوصول الى الكتلة الحرجة، أي بلوغ عدد عوامل التغيير رقماً نسبياً يبدأ بعده التغيير والتحول المجتمعي ويتوسع بسرعة ليسود مناحي حياة المجتمع. أنا أفهم الأمر هكذا وقد يختلف معي الرأي المتخصصون في العلوم الاجتماعية وهم بلا شك أكثر مني دراية بالآراء المختلفة حول التحولات الاجتماعية. اذن نحن نحتاج الى عوامل تغيير تحمل

القدرات التي ينتج عن تنفيذها في كافة القطاعات رفداً وتشيلاً للكتلة الحرجة للدفع بمشروعات التحول الاجتماعي نحو مجتمع المعرفة.

كيف تُقاس مجتمعات المعرفة؟

قبل أن نُشخّص عامل التغيير ومن ثم نذهب لإيجاد السبل والأدوات لصناعته وتكوينه، يتوجب علينا دراسة المعايير التي يتصف بها مجتمع المعرفة وتقاس درجة الوصول اليه بموجب هذه المعايير ونتساءل: كيف تقاس مجتمعات المعرفة ووفق أي مؤشرات ومعايير؟

وفق مؤشر المعرفة العالمي [Global Knowledge Index: https://www.knowledge4all.com/ranking]، الذي ينشر تقارير سنوية تعتمد على نتائج مسوحات واسعة للدول في أنحاء العالم لقياس درجة توفر مؤهلات تخص مجتمعات المعرفة ووفق معايير مفصلة لتقييم كل دولة تستجيب لطلب المسح وتُرتب هذه الدول وفق درجة توفر مؤهلات مجتمع المعرفة وفق المعايير المستخدمة. يتضمن المسح سبعة محاور رئيسية تغطي ما مجموعه [220] معيار قياسي فرعي وتجمع بالآخر هذه القيَم وتقرب الى درجة نهائية من مجموع مائة لترتب الدولة وفق تلك الدرجة، كما مبين في الشكل رقم [4]. تتعرض المحاور السبعة للعناوين التالية:

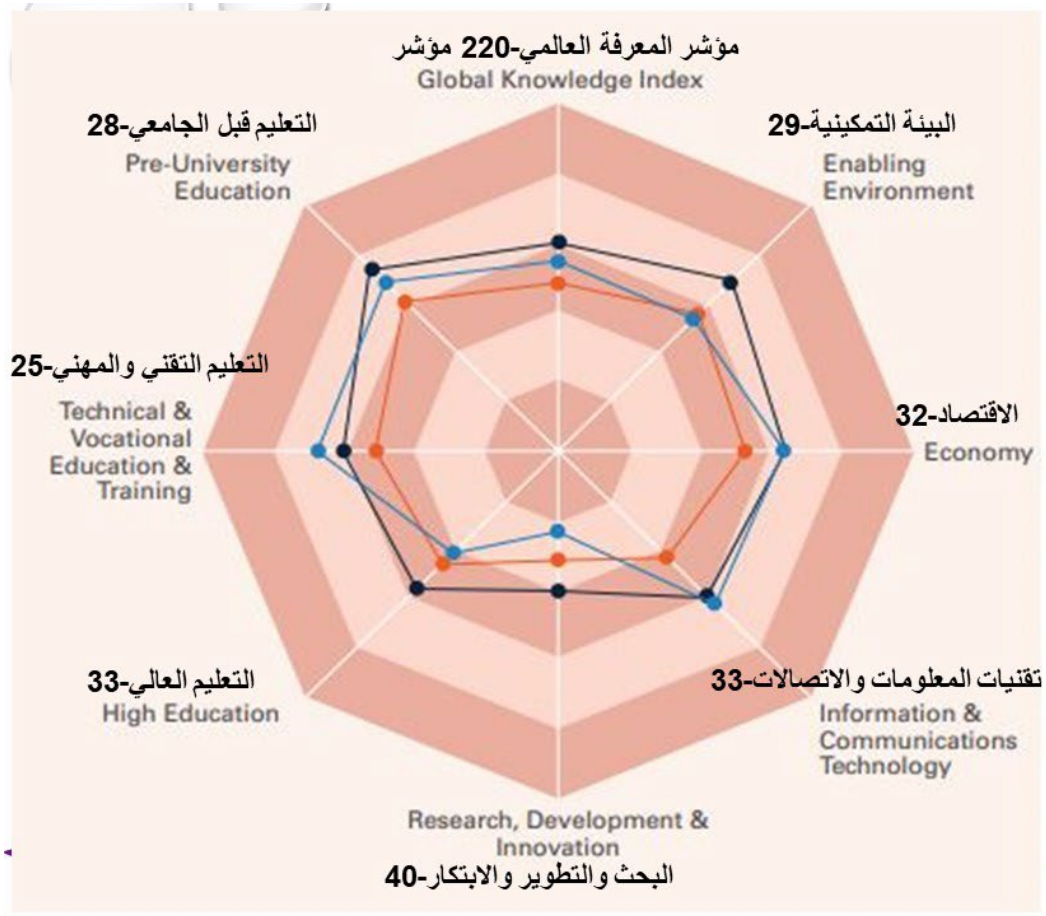

كيف تقاس مستلزمات مجتمع المعرفة؟

أين نحن من كل هذا؟

الشكل رقم [4] معايير مؤشر المعرفة العالمي

المحور الأول: التعليم قبل الجامعي ويضم [28] معياراً فرعياً ويهدف الى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" هدفًا رئيسيًّا والتأكيدِ على أنّ تحصيل تعليم جيّد يُمكّن الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد.

المحور الثاني: التعليم التقني والمهني ويضم [25] معياراً فرعياً ويهدف الى تقييم وتقويم منظومة التعليم والتدريب وضمان اسهامها بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير اليد العاملة الماهرة ورأس المال البشري المؤهَّل والتي لها أهمية استراتيجية قصوى في بناء المجتمعات المتماسكة والمنتجة.

المحور الثالث: التعليم العالي ويضم [33] معياراً فرعياً ويهدف الى ضمان تأدية التعليمُ العالي لدوره الرئيسي في دفع عجلة المعرفة والابتكار من خلال إعداد رأس المال البشري وتجهيزه بالمؤهّلات والقدرات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات الصناعات التي تقود اقتصاد المعرفة العالمي ويشمل التعليم العالي برامجَه قصيرة الأمد، ومراحلَ درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، ودرجة الماجستير أو ما يعادلها، ودرجة الدكتوراه أو ما يعادلها والتي تقدّمها مؤسساتُ التعليم العالي العامةُ والخاصة.

المحور الرابع: البحث والتطوير والابتكار ويضم [40] معياراً فرعياً ويهدف ضمان مساهمة البحث والتطوير كنشاط إبداعي يتمّ بشكل منظومي من أجل زيادة المخزون المعرفي بما في ذلك المعرفةُ بالإنسان والثقافة والمجتمع واستخدام هذا المخزون المعرفي في تطبيقات مختلفة لعب الابتكار بصفته نشاطٌ إبداعي دوره ليؤدي إلى تطوير المنتجٍ أو العمليات الجديدة التي تختلف اختلافًا كبيرًا عن المُنتج الذي سُلّم مسبقًا للمستهلكين، أو العمليات التي استخدمتها سابقًا الشركة القطاع المعني حيث يمثّل البحثُ والتطويرُ والابتكار قضيةً مركزية مؤثّرة في إنتاج المعرفة ونشرِها وتطبيقها من أجل دعم التنمية.

المحور الخامس: تقنيات المعلومات والاتصالات ويضم [33] معياراً فرعياً ويهدف الى ضمان ولكي تحقيق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكاناتِه الكاملةَ وألا يقتصر على إنتاجُ المعرفة على مجموعة من البلدان أو المناطق، بل يجب توطينُها ومشاركتها من أجل رفاه المجتمعات استشراف كيفية تطوّر المستقبل وضمان فهم التفاعلات التي تنطوي عليها الاتّجاهات اتّجاهات ناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات المعرفيّة؛ لأنها غالبًا ما يُعزّز بعضُها بعضاً.

المحور السادس: الاقتصاد ويضم [32] معياراً فرعياً ويهدف الى ضمان التميّز بتنوّع الإنتاج والإنتاجية والعمالة ورأس المال البشري، هو المحدّد الرئيسي لقدرة البلدان على مواجهة التحوّلات العالمية، وقدرتها على التواؤُم مع التطورات التي يشهدها العالم

وتمثّل مكوّنات اقتصاد المعرفة المتعلّقة بالقدرة التنافسية الاقتصاديّة، والانفتاح الاقتصادي، والتمويل والقيمة المضافة المحلية، مؤشرات مهمة لمعرفة قدرة الاقتصادات ومرونتِها على مواجهة التحوّلات والتطوّرات العالمية.

المحور السابع: البيئة التمكينية ويضم [29] معياراً فرعياً ويهدف الى ضمان وجود شروط الاحتضان والدعم الضرورية لتهيئة الظروف والفرص الملائمة التي تؤمّن إنتاجَ المعرفة وتطويرَها وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة. فهي تُعتبر محدّدًا أساسيًّا لتطوّر مؤشرات المعرفة المتعلّقة بكلّ القطاعات، حيثُ إنّ العواملَ المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسيّ المؤسّساتيّ تشكّل الدعاماتِ الأساسيّةَ التي يرتكز عليها التمكين المعرفيّ. وتشمل هذه البيئةُ التمكينية مسائلَ متعددةً مثلَ السياسات والخطط التنموية والتربوية والتأهيلية، ومشاريعِ الإصلاح الاقتصادي والسياسي. تُضاف إلى ذلك البنيةُ التشريعية المساعِدةُ على إسناد عمليات التنشئة المعرفية للأجيال الجديدة، وعلى إرساء دولة القانون وتكريس منظومة الحقوق الإنسانية، بما يحقّق سلامة الإنسان ورفاهيّتَه والمساواة. وكذلك ضمان وجود مستويات عالية في الخدمات الصحّيّة وجودة الحياة والبيئة التي تُعدّ أيضًا ممكّناتٍ عامّةً تؤدّي دورًا أساسيًّا في تحقيق التنمية المستدامة.

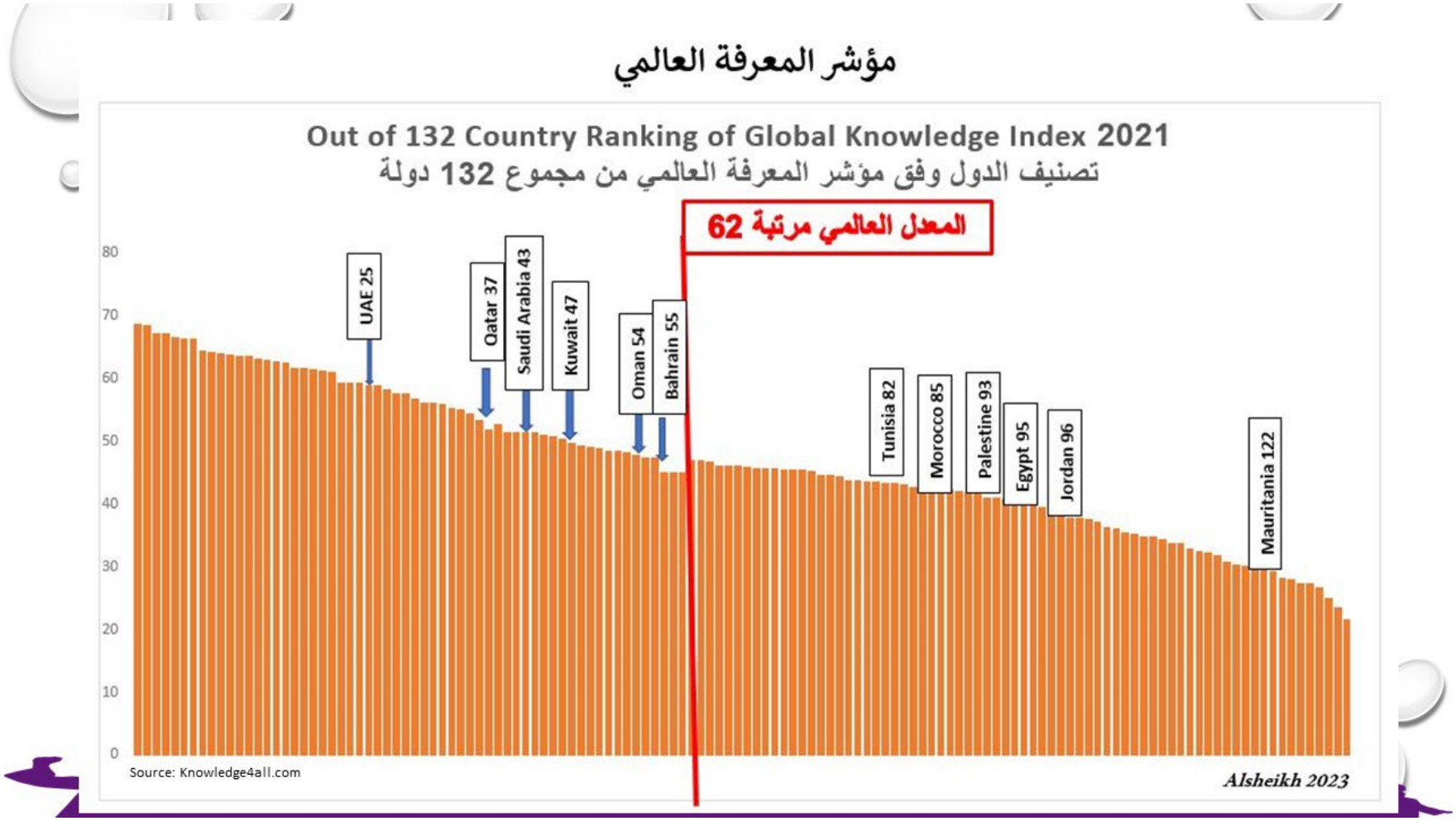

الشكل رقم [5] ترتيب الدول العربية على مؤشر مجتمع المعرفة العالمي

يبين الشكل رقم [4] رسم بياني للمحاور السبعة ودرجة مستوى الدولة قياساً بالدرجة الكاملة للمؤشر (يقع على الساعة 12) ويخص المثال المرسوم دولة الولايات المتحدة الأميركية وهي الدولة رقم واحد في تسلسل الدول المستجيبة للمسح في عام [2021] وكان عددها [132] دولة. ويبين الشكل الثماني الزوايا، الدرجة التي حصلت عليها الدولة المذكورة من مجموع مائة (الخطوط باللون الأسود) وهو أعلى من معدل درجات الدول ذات المؤشرات العالية في تنمية الموارد البشرية (اللون الأزرق) وأعلى من درجات المعدل العالمي للدول المستجيبة للمسح (اللون الأحمر).

أين الدول العربية من مجتمع المعرفة؟

ولكن أين نحن كوطن عربي من كل هذا؟ تحاول هذه الورقة وضع رسم بياني وكما مبين في الشكل رقم [5]، لتقديم نتائج المسح للعام [2021] والذي شمل [132] دولة لتقديم ما حققته الدول العربية المستجيبة للمسح المذكور وفق الدرجة الكلية لمؤشر المعرفة العالمي. تُمثل الأعمدة الظاهرة درجة كل دولة على المؤشر المذكور ابتداءً من اليسار والذي يمثل أعلى درجة ومقدارها [68.4%] وتعود للدولة رقم واحد في سلّم المؤشر وهي الولايات المتحدة ونزولاً الى أقصى اليمين حيث يبلغ المؤشر [21.4%] ويعود الى دولة تشاد وهي في التسلسل [132 من مجموع 132 دولة]. ويمكننا التعرف على المعدل العالمي للمؤشر والذي يتمثل بالخط باللون الأحمر ويحمل مؤشر قيمته [46.47] وهو ما حصلت علية أوكرانيا والتي تعتبر آخر دولة داخلة في عالم مجتمعات المعرفة وفي التسلسل [63]. ويتبين من هذا المخطط، أن هناك ست دول عربية حصلت على مؤشرات تبلغ قيمها درجات أعلى من المعدل العالمي وهي (وفق تسلسل درجاتها وترتيبها بين الدول: الامارات العربية المتحدة (المركز 25 من 132] وقطر [37] والعربية السعودية [43] والكويت [47] وعُمان [54] والبحرين [المركز 55 من مجموع 132 دولة مشاركة]. وكما مبين فان الدول الست التي حصلت على مراكز فوق المعدل العالمي هي بالذات دول مجلس التعاون الخليجي. كما يهمنا الانتباه الى أن الدرجة التي حصلت عليها الدولة في التسلسل رقم واحد حصلت على مؤشر بدرجة [68.4]، أي أنها لم تحصل على الدرجة الكاملة وهي مائة لأن مجتمع المعرفة ليس هدف محدد يمكن لدولة الوصول اليه وانما هو مجتمع يتطور على الدوام ويسعى الى كسر الحدود في البحث والتقصي والابتكار. كما تبين لنا من تعرف ذلك المجتمع في أعلاه.

ولو نظرنا الى المخطط البياني، تظهر فيه كذلك ست دول عربية أخرى وبتسلسل يأتي تحت تسلسل المعدل العالمي وهي تونس [في الترتيب 82 من مجموع 132 دولة] والمغرب [85] وفلسطين [93] ومصر [95] والأردن [96] وموريتانيا [122]. ومن المهم التأكيد على أن ظهور هذه الدول الست في المخطط وبالرغم من حصولها على مرتبات جاءت تحت المعدل العالمي لمؤشر مجتمع المعرفة، فإن هذا الظهور يمثل خطوة كبرى تبعث على التفاؤل وتشجع هذه الدول لدراسة المحاور التي تحتاج الى دعم أكبر وتطويرها مع المؤشرات الأخرى والدخول في عملية بناء تنافسية للنهوض بهذه المؤشرات والدخول فعلياً في عمليات تتوجه نحو تحقيق مؤشرات واضحة لبناء مجتمع المعرفة وعبر خطط تنموية متوسطة وطويلة الأمد وكما وصفت هكذا مشروع مقولة كونفوشيوس "بإن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة"

أما بقية الأقطار العربية التي غابت عن أي ذكر لها في المخطط المكون من [132] دولة ولم تظهر فيه أقطار عربية مثل الجزائر والعراق ولبنان والسودان وسوريا وليبيا واليمن وأقطار أخرى بالرغم من وجود بُنى تحتية كبيرة فيها. ويمكن التكهن بأن أكثر الأسباب لهذا الغياب قد يكون تأخر أو امتناع المؤسسة المسؤولة عن الاستجابة لطلب المسح الذي تقوم به المنظمة المالكة لعمل ونشر مؤشر المعرفة العالمي سنوياً وهو جهد كبير لجمع معلومات كثيرة مسندة الى أدلة علمية وإحصاءات معتمدة وتخص المحاور السبعة التي يضمها المؤشر لتحليل وترتيب تلك المعلومات التي تخص [220] معيار فرعي. يتوجب على هذه الدول أن الدخول في هذا المشروع يؤدي الى كنز من المعلومات والمؤشرات الإيجابية والسلبية والنواقص مما يبني للدولة قاعدة وطنية تتغير سنوياً وتوفر تقييماً دورياً لجهد الدولة في التخطيط والتنفيذ على طريق التطور واللحاق بالدول المتقدمة في سبيل الوصول الى رفاهية الشعوب وهو هدف النحول الى مجتمعات المعرفة.

عامل التجديد والتغيير

ونصل الى المرحلة التي تستوجب منا التوقف لتحديد من يلعب دور عامل التغيير والتجديد وصولاً الى تشكيل الكتلة الحرجة في المجتمع والتي تتسع بسرعة بمجرد الوصول اليها وتقود التحول الاجتماعي التدريجي من مجتمع المعلومات الى مجتمع المعرفة. نحن نبحث عن هذا العامل ونجد أمامنا الكثير من فئات القوى البشرية العاملة وهي منتشرة في قطاعات المجتمع والمؤسسات المختلفة. ويكون بحثنا هذا مشابه لما يقوله المثل

الإنكليزي "كالذي يبحث في غرفة ولا يرى الفيل الجاثم فيها". وإن سألنا عن عامل التغيير المفترض والذي لا زال بعيداً عن مجتمع المعرفة، ستأتيك إجابات من مثل: مقاومو التغيير، والحكومة ومن يمتلك زمام الحوكمة، ومقدمو الخدمات، والوزراء، والمنظمات الاجتماعية، والهيئات والمؤسسات، ومخططو التمويل، والأكاديميون والخبراء، والموارد والبنية التحتية، والنُظم والمنظومات أم أنه المجتمع بأجمعه؟

الشكل رقم 6 تحديد عامل التغيير

من الواضح أن هناك سبب وأسباب لعدم تمكن البلدان العربية التي لم تظهر في مؤشر المعرفة العالمي لحد الآن ومن بينها دول لم تشرع بعد في التوجه نحو اتخاذ التحضيرات اللازمة للمضي في طريق المعرفة. ونفترض أن من أهم هذه الأسباب يتمثل بغياب أو ضعف قدرات المتعلمين أو الخريجين لسوء أداء القطاع التربوي والتعليمي الذي يتخرج منه خريجون لم يكتسبوا مهارات وقدرات تُمكنهم من التغيير والتجديد. وهنا أيضاً يحق لنا أن نتساءل لو أننا استطعنا على تكوين خريجين مسلحين بقدرات التغيير والتجديد ومجابهة التحديات التي تجابههم فهل يكونوا قادرين على التغيير والتجديد ومجابهة التحديات؟ والجواب يكون بالإيجاب بشرط خلو الخريج من عدد كبير من السمات والمعتقدات المَرضية.

ولكن ما هي هذه السمات والمعتقدات المرضية؟ من المؤكد أن الفرد منا في المجتمعات العربية يعاني من عدد كبير من الآفات والعادات والمعتقدات المرضية والتي يتوجب معالجتها ضمن المناهج التعليمية وتبديلها بسمات ومعتقدات إيجابية لكي تُمكّن القادر على التغيير ليكون فاعلاً في مجتمعه تجاه التغيير والتجديد. ونبيّن في أدناه عدداً من هذه الآفات والمعتقدات المرضية:

- الاعتداد المفرط بصواب الرأي الشخصي
- التمسك بالمظاهر وإهمال الجوهر
- الذاتية بديلا عن الموضوعية في العمل
- ضعف الاعتماد على النفس
- الاعتماد الأساسي على الذاكرة بديلة للتوثيق
- ضعف الابتكار والتقصي والبحث
- التعميم دون التحديد
- اللامبالاة والبلاغة
- عدم احترام الرأي الآخر
- عدم احترام قيمة الوقت
- احتراف النقد الهدام
- الفردية المتضخمة
- الاسترخاء الفكري

- المبالغة بين التهويل والتهوين
- العشوائية في التخطيط
- الدوران حول المشاكل بدلاً من حلها
- المجاملة والشخصانية في العلاقات
- المزاجية في اتخاذ القرار

السؤال المهم هنا: هل بإمكان أي منهج تعليمي تدريبي على إكساب المتعلّم ثلاثة محاور من القدرات وهي:

(1) القدرات المهنية المتخصصة باختصاص الدراسة كالهندسة والزراعة والإدارة والطب...الخ،

(2) القدرات اللازمة لإنجاز التغيير والتجديد، أي قدرات عامل التغيير والتجديد بالإضافة الى

(3) معالجة الآفات السلبية المذكورة أعلاه وتحويلها الى ممارسات إيجابية. هل هناك هكذا منهج؟

الى أي فئة مِنَ القوى البشرية نتجه لكي "نَصنَع له قدراتِه ونكوّنه" ليأخذ دورَ العامل الفاعل والمشترك والمبادر في عملية التغيير والتجديد؟

بالطبع يتوجب أن نتوجه الى من سيقود في المستقبل كل تلك الهيئات والمؤسسات والمنظمات التي ذكرناها ونقصد بهم المتعلمين والمؤهلين في مهنهم وتخصّصهم مضافاً لها القدرات الضرورية للعب أدوار قيادية تؤهلهم كعوامل للتغيير والتطوير والسير بمؤسساتهم ومنظماتهم ومجتمعاتهم في طريق مجتمعات المعرفة. ولأن خريجي الجامعات يمثلون السواد الأعظم من قادة المستقبل القريب، فإن العمل لتكوين خريجين قادرين على القيام بدور عامل التغيير والتجديد يمثل المفتاح لرفد البلد بقياديين مَعْرفيين يقودون عملية الشروع بالعمل نحو الوصول الى الكتلة الحرجة في المجتمع الحالي والمضي بعد ذلك الى تبني خطط ومتابعات تفضي الى مستويات مَعْرفية تُدخل البلد في مجتمعات المعرفة.

ولكن، نعود مرة لسؤالنا فنسأل: هل هناك منهج يلبي حاجاتنا الثلاث المذكورة أعلاه؟ والجواب نعم هناك!

المنهج المُلبي لحاجات تكوين الكتلة الحرجة

تطوّرت المناهج التعليمية والتدريبية تطوراً مذهلاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين والسنوات الفائتة من القرن الحادي والعشرين وحتى اللحظة وكما يتبين من العدد الهائل من البحوث التي تُقدّم تجارب وابتكارات تصميمية للمناهج وفق حاجات المجتمعات ووفق التطوّر الواسع في النظريات التربوية والتعليمية في أنحاء مختلفة من العالم إضافةً الى ما ينشر من بحوث تقويمية لتطبيقات فعلية للمناهج في كافة الاختصاصات.

ومن المعروف أن المناهج ليست قوالب ثابتة ومقدسة وإنما هي كيانات منظوماتية أي نظام [System] يتكون من عدد كبير من المكونات تعمل جميعها لتحقيق هدف واح للمنظومة. ومن أهم مقومات أي منهج تربوي/تعليمي هو شموله لبرنامج تقويم برمجي ديناميكي يتابع تنفيذ المنهج ويتوصل الى توصيات تحتاج الى اجراء تغييرات بشكل مستمر لتلافي نقاط الضعف والنواقص إضافة الى إدخال ما يستجد في مكونات المنهج.

وأهم متغير يتأثر به المنهج بصورة مباشرة هو التغير المستمر في حاجات المجتمع الى الكم والنوع من خريجي أي منهج. ولذلك فان تمسك الكثير من المسؤولين بمنهج تم العمل بموجبه منذ سنوات طويلة وأصبح الآن من غير المجدي حقن هذا المنهج بتجديدات متفرقة هنا وهناك وخصوصاً إضافة المعلومات لدرجة التضخم بغرض "حقنها" في أدمغة الدارسين واهمال المهارات والأخلاق والسلوك المهني وبغياب التجديد في أهداف ومخرجات المنهج وفلسفته التربوية وطرق التعامل مع الدارس ودوره في التعلّم...الخ.

المنهج الذي تحتاجه مجتمعاتنا ودولنا للدخول في عوالم المعرفة يبنى تصميمه بالارتكاز على القدرات المطلوب اكتسابها من قبل الدارس بأنواعها الثلاثة: القدرات المهنية وقدرات التغيير والتجديد والقدرات المعالجة للآفات السلبية بحيث تكون ممثلة في المنهج بشكل متكامل ومندمج. ولأن مخرجات هذا المنهج ستتمثل بإمكانية المنهج على تطبيق القدرات الموصوفة فان هذا المنهج يوفر فرص منهجية للمتعلّم للتعلّم عن طريق العمل والممارسة المنظوماتية المتكررة للقدرات:

[Systematic learning by doing and practising]

وهذه الطرق في التدريب والتعلّم هي من أهم طرق التعلّم المستخدمة اليوم لأن تدريس القدرات والمهارات والسلوك لا يمكن أن يؤدي الى اكتسابها أبداً من خلال استخدام الوعظ والمحاضرات والشرح وما الى ذلك من طرق التدريس التي تعطي

للمتعلّم دوراً سلبياً وانما يكتسب المتعلّم هذه القدرات والسلوك والأخلاق بالممارسة المنظمة والمهيكلة ضمن المنهج. وتبدأ عملية صيغة هذا المنهج بتحديد دور الخريج والوظائف والواجبات المطلوب منه أداؤها ليتم تحليلها باستخدام تقنيات التحليل الوظيفي [Job analysis] يتبعه التحليل المهمات [Task analysis] وصولاً الى تحديد القدرات والمهارات والسلوك والأخلاق المطلوب إكسابها للخريج قبل تخرجه ليتم صياغة مكونات المنهج وفقها مع فرص ممارسة منهجية متكررة تتيح للمتعلّم تقبّلها واكتسابها واعتبارها جزء لا يتجزأ من أدواره المهنية ومهاراته وسلوكه المهني. وبالطبع لا يتسع المجال هنا لتفصيل الأمر والمعني بهذه التقنيات.

وبالتالي، تُصمم هذه المناهج بالبناء على الواجبات الوظيفية للخريج والتي تتكرر دائماً أثناء العمل ولكن بمحتوى متغيّر وهو يصلح في تعليم معظم مسارات التعليم الجامعي في تعليم وتدريب وتخريج الطبيب والمهندس والمحامي والمعلم/المدرس والإداري والاقتصادي والمخطط والمهندس الزراعي...الخ. وفي حالة الطب فان المنهج يُبنى على وحدات تعليمية تتكرر كل أسبوع دراسي يتمركز فيها المنهج حول "مشكلة طبية أو صحية" على شكل سيناريو حقيقي أو متخيل يتيح للمتعلّم ممارسات منهجية تعلميّة-ذاتية فعلية لحل المشكلة والوصول الى حلها والتعامل معها مروراً بنشاطات تبدأ بممارسة العصف الذهني والتحليل النقدي ووضع أهداف التعلم للأسبوع والذهاب الى رحاب ممارسة التعلّم الذاتي ومن كل المصادر المتاحة مثل الأساتذة والمرضى والمكتبات والعالم الرقمي والذهاب الى المجتمع لممارسة واكتساب القدرات التي يحتاجها في أداء دوره ووظيفته بعد التخرج والعمل ضمن مجموعة حتى الوصول الى حل المشكلة المعروضة وتوثيق ما جرى وفق تقرير أسبوعي مبني على الجليل العلمي واجراء تقييم ذاتي للنفس وللزملاء وللعملية التعليمية لمتابعة مخرجات الأسبوع. وتعاد هذه الدائرة المنهجية كل أسبوع والتعامل مع مشكلة جديدة وتحدٍ جديد وقدرات جديدة ومنها مكررة.

المنهج المبني على القدرات المطلوبة: ممارسة منظوماتية فعّالة ومكررة للقدرات كل أسبوع:

تحليل نقدي-أهداف-تعلّم ذاتي-مصادر-حل المعروض-توثيق-تقييم ذاتي

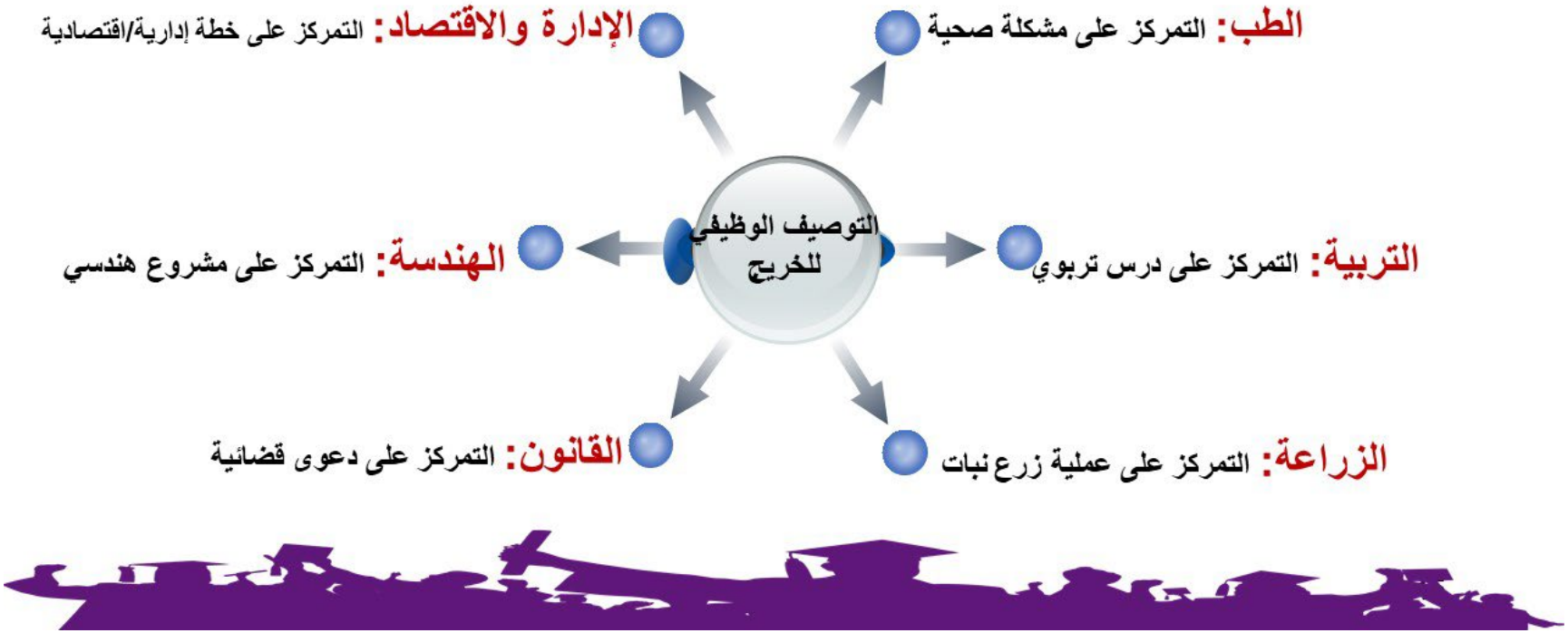

الشكل رقم [7] المنهج المبني على قدرات الخريج المهنية والتغييرية

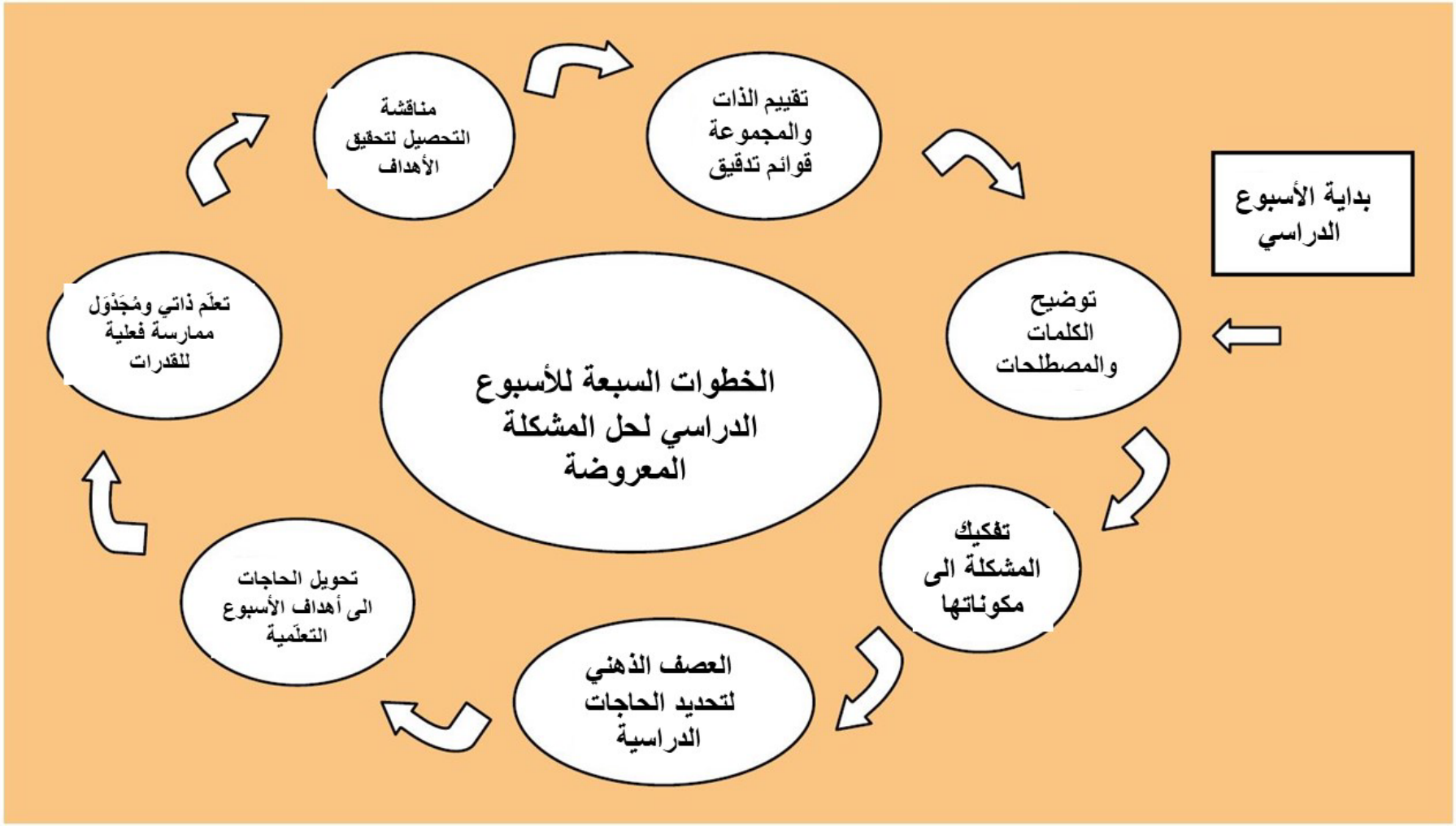

الشكل رقم [8] للأسبوع الدراسي

الشكل رقم [9] قدرات عامل التغيير

وبالصيغة ذاتها يُبنى المنهج على "الدرس أو الحصة الدراسية" في حالة كليات التربية وعلى "مشروع هندسي" في حالة الهندسة وعلى "دعوى قضائية" في حالة كليات الحقوق/القانون وعلى "عملية زرع لنبات" في حالة كليات الزراعة...الخ وكما موضح في الشكل رقم [8]. وهذا النوع من المناهج تم تطبيقه منذ عام [1969] وأُخضِع لتطوير مستمر وحتى اليوم.

تقوم المناهج التي تم ذكرها في أعلاه بصياغة مكونات المنهج من القدرات وكما ذكرنا سابقاً متمركزة على ثلاثة محاور وهي (1) القدرات المهنية المختصة بالتخصص الوظيفي للخريج، (2) القدرات اللازمة للخريج لكي يلعب دور عامل التغيير والتجديد بالإضافة الى (3) معالجة المعتقدات والمواقف السلبية المذكورة أعلاه وتحويلها الى ممارسات إيجابية. وفاتني ذكر القدرات التي يتميز باكتسابها الخريج عامل التغيير والتجديد وهي كما مبينة في الشكل رقم [9] وهي:

(1) القدرة على تحمل المسؤولية تجاه مجتمعه و

(2) القدرة على التفكير وفق المنظوماتية وحل المشاكل بطرق مُهيكَلة و

(3) ممارسة القدرة الاستباقية وليس ردود الأفعال و

(4) القدرة على التواصل الفعّال و

(5) القدرة على التفكير والتقييم الذاتي و

(6) القدرة والالتزام بمواصلة التعلّم مدى الحياة لنفسه وللآخرين و

(7) أن يكون "متحمس ومتعاطف ومُلهِمْ" للعاملين معه و

(8) أن يكون "متعاون مع الآخرين ومُيَسِّر لهم".

وفي الختام أقول، أن هذه الورقة عَرَضَتْ باختصار شديد، مقترح مشروع إستراتيجي للمعهد العالمي للتجديد العربي لتبني خارطة طريق لمنهج تعليمي جامعي يهدف الى خلق كتلة مجتمعية حرجة (ضرورية لبدء عملية التغيير والتجديد وصولاً الى مجتمع المعرفة) ويمكن عرض المقترح بعد تفصيله وبيان مكوناته على الأقطار العربية للاستفادة منه في الجامعات لخلق عوامل التغيير من القوى البشرية في كل التخصصات والقطاعات وهي القادرة على الوصول الى تشكيل الكتلة المجتمعية الحرجة المُفضي الى عوالم مجتمعات المعرفة الهادفة الى انتاجية ورفاهية المجتمعات. ويجب أن نتذكر أن انتاج هكذا خريجين قادرين على التغيير سيجعلهم مرشحين لإزاحة الطبقة الحالية التي تسيطر على قيادات القطاعات المختلفة ومنها السياسية لأن المستقبل للشباب.

رئيسة الجلسة الأستاذة الدكتورة وسيلة عيسات:

السؤال الذي يبقى مطروحاً هو أين نحن من مجتمع المعرفة وهل نستطيع المساهمة في تأسيس مجتمع المعرفة؟ سيكون المعقب والمداخلة من قبل الأستاذ الدكتور عبد الوهاب القصاب وهو زميل أقدم زائر للمركز العربي في واشنطن ويهتم ب....القوة في المشرق العربي والخليج العربي والجزيرة العربية وعمل مستشاراً لملك الأردن ودرّس الاستراتيجية كذلك لطلبة الدراسات العليا في كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهو باحث في مركز الدراسات الدولية في بغداد ولديه العديد من المؤلفات والكتب والترجمات في مجال اختصاصه. مداخلة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب القصاب كانت تحت عنوان: مجتمع المعرفة والسلطة.

تعقيب الأستاذ الدكتور عبد الوهاب القصاب

مجتمع المعرفة والسلطة: التحديات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بالحقيقة، تعقيبي على ما تفضل به أخي العزيز وزميلي د. غانم ليس سهلاً لأنه حاول أن يقدم وصفة جامعة للجوامع فيما يمكن أن يسير عليه المجتمع. أنا سأحاول أن أتقرب للموضوع من ناحية عكسية وهي أنه ما هي التحديات التي يواجهها مجتمع المعرفة في وطننا العربي وهذه هي المشكلة وبإمكاني أن أقسّمَ هذه المقاربة بشكل سريع الى الأنماط التالية: أنا أفترض أن هناك علاقة قوية جداً بين مجتمع المعرفة والسلطة فأنت عندما تكون موجود في مجتمع تكون سلطتُه راغبة في أن تكون هنالك غاية للوصول الى مجتمع المعرفة، شيء، أو أن هنالك سلطة غايتها أن تمنع الوصول الى مجتمع المعرفة لأنها تعتبر أن المعرفة هي قوة [power] أو قدرة.

والمعرفة هنا إما أن تكون بشكل إدراكي [Cognition] وهي معرفة مكتسبة أو أن تكون من نوع المعرفة المشتولة أو المتشابكة [Intertwined]. ولكي أضرب مثلاً على المعرفة المشتولة او المتشابكة نذكر المعرفة التي مارسها التعليم العربي الإسلامي في القرون الوسطى ونحن نعلم أن الطفل عندما كان يختار له أهلُه طريقَ العلم كانوا يبعثونه الى المسجد وهو في عمر ثلاث سنوات ليتعلّم القرآن واذاً ستجده عندما يصل الى سن [17] سنة يبدأ يؤلف وعندما نفحص كل هؤلاء المؤلفين العظام الذين لازلنا نتداول كتبهم الآن نجد أنهم قد بدأوا كتبهم وأعمارهم سبع عشرة سنة وسبع عشرة سنة في النظام التعليمي الحالي فان الطالب لا يستطيع حتى أن يُنهي الدراسة الثانوية وهنا عندنا تحدٍ آخر في هل أن الدراسة الثانوية التي ستساعدنا على أن نطبق

المخطط الذي تفضل به الدكتور غانم وبوضعها الحالي قادرة على أن تنتج ذلك الشاب الذي يتمكن من التعامل مع معطيات المعرفة المستقبلية؟ وهذا أيضاً سؤال يمثل تحدي آخر بحل ذاته.

عندما تحدثت عن مجتمع المعرفة والسلطة فأنا لم أقصد بها وزارة الداخلية فقط وهي دائماً تتبادر الى الذهن عندما نتحدث عن السلطة أو سلطة الدولة أو أدوات فرض السلطة في الدولة فتكون السلطة هي وزارة الداخلية. السلطة التي كنت أعني هي "السلطات" وقد تكون المنظومة القِيميّة للمجتمع هي السلطة. والمنظومة القيمية للمجتمع ستكون لدينا هنا سلطة تقمع التقدم للوصول الى مجتمع المعرفة. أي يكون الموروث هنا سلطة أو أن يكون النظام كما قلنا مثلاً النظام التعليمي الذي هو جزء من معطيات السلطة هو الكابح للتغيير.

الفيض المعرفي والتهديدات

لدينا أيضاً مصطلحات متواضعة اتحدث عن أحدها هنا وهو ما يعرف بالفيض المعرفي. ماذا سيحدث في مجتمع يتيسر فيه فيضٌ معرفي مقابل سلطة قمعية؟ هذه الحالة هنا كارثة حقيقية في قيام الطرفين بأكل بعضهما البعض. الفيض المعرفي الذي حصل في هذا المجتمع كد الزبدة من أبنائه الذين سيدخلون في صِدام مع سلطات شكلها المجتمع نفسه قد تكون منها سلطة الدولة من جهة أو سلطة المنظومة القيمية للمجتمع من جهة ثانية ولذلك علينا أيضاً أن نأخذ مصطلح الفيض المعرفي بنظر الاعتبار. والفيض المعرفي هنا، إذا ما أراد أحدٌ الذهاب أكثر عمقاً في دراسته فالمقصود به هو: [Cumulative spill over].

هنالك أيضاً في بعض المجتمعات تنشأ حالة أخرى وأنا في كل هذا التعقيب على الحديث المتدفق الذي تفضل به الدكتور غانم والتي هذه تعتبر توابع اليه. هنالك حالة من التنافس المعرفي وعلينا أن نأخذها بنظر الاعتبار ونحن نخطط للدخول الى مجتمع جديد وهو مجتمع المعرفة. التحدي من وجهة نظري هو تحدي كبير لكنه ليس مستحيلاً، ذلك لأننا قد وصلنا الى مرحلة من مراحلنا السابقة الى ما يمكن أن ندعي به أنه كانت مجتمعات معرفية بدليل وجود الفيض [Spill over] الذي نتجَ عنها ولازال مستخدماً في "ألف-باء" أدبيات العالم المعرفي في هذا الزمن.

لكي أختم بكلمات قليلة، أقول إن مجتمع المعرفة تواجهه تحديات وتهديدات. أما التحديات فهي تلك التي أشرنا اليها متمثلاً بتحدي مجتمع المعرفة مع السلطة أما التهديدات فهي تلك التي

أعني بها بشكل خاص وهي التهديدات الخارجية الموجهة الى بلدٍ ما يسعى الى إنشاء مجتمع معرفة وأحنُّ الى بلدي الذي أعتزُّ به كثيراً والذي ذهبَ ضحية سيره الحثيثة للوصول الى اعلى مراقي المعرفة سواءً بتطوير نظامه التعليمي من جهة أو بأخذه بالمعرفة من مختلف مناهلها وأقصد به "العراق" العزيز فهو مثلٌ ساطعٌ على هذا التي كنت أتحدث من التهديدات. إذن هناك سلطات تمثل تحديات لكن هناك تهديد يرمي الى التخريب. أقولُ قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم.

رئيسة الجلسة أ.د. وسيلة عيسات:

شكراً للدكتور عبد الوهاب على احترامه للوقت واختصاره. الأسئلة الخاصة بمداخلة الدكتور غانم ومداخلة الدكتور عبد الوهاب، هناك مشتركات بين المداخلات ويتبين لي ان بناء مجتمع المعرفة سيبدأ قبل كل شيء ببناء الفرد ذاته وليس المعرفة. نفتح باب النقاش.

مداخلة الدكتورة هدى الكافي:

أشكر الدكتور غانم كثيراً على ما قدّمه وأعتقد أنه يجب أن تقع حملات إعلامية حقيقية لكي يُدرك كلُّ المسؤولين عن التعليم والتربية في العالم العربي ضرورة تغيير المناهج وكيفيّة تعلّم النشء. بالنسبة لما قدمتَه في الجدول المتعلق بترتيب الدول في مجتمعات المعرفة، ما لاحظته أن الدول العربية التي أحرزت على المراتب المتقدمة في مستوى بلوغها لعالم المعرفة هي الدول الإمارات وقطر والسعودية والكويت وعُمان والبحرين مع بقية الدول التي اقتربت من المعدل العالمي. سؤالي هو هل أن الدخول لعالم المعرفة وبلوغ المستوى او المعدل العالمي مربوط بالقدرات الاقتصادية حيث ان هذه الدول تختلف من هذه الزاوية أي المقدرة الاقتصادية؟ وبهذا الشكل عندها سنقول إن كل الدول التي ليس لها المؤهلات المالية والاقتصادية لن تدخل أبداً الى العالم الذي نتحدث عنه أي عالم المعرفة. وشكراً.

مداخلة الدكتورة نجلاء نصايرية:

نحن في تونس لدينا كفاءات كبيرة والشباب في تونس من خيرة شباب العالم في هذا المجال لكن القوانين التونسية مثلاً أنا أذكر تونس لأننا في تونس وعندي معلومات عن ذلك. القوانين في تونس لا تبيح للشباب أن يفتح هذه ما يسمى بشركة ناشئة الا بشروط مجحفة مثلاً الشباب

عندما يعمل بالمعلوماتية فهو يعمل مع جميع دول العالم والأجور تكون عبارة عن عملة صعبة وهذه العملة الصعبة تكون عليها ضرائب مجحفة للشاب تدخل لتونس ولكن الجمهورية التونسية تأخذ عليها ضرائب مجحفة بالإضافة الى ضرائب على العمل الذي يقوم به والأجر الذي يقوم به في تونس إضافة الى أن الأدوات من كمبيوتر وغيرها هي غالية الثمن على الشاب التونسي ومؤخراً هناك شاب تونسي تعامل بعملة "البت كوين" (Bitcoin-BTC) الرقمية وقع في ليلتها وضعه في السجن لأن القوانين التونسية لا تبيح هذه العملة ولذلك يهاجر الشباب أبني سيهاجر الى كندا وهو كفاءة كبيرة جداً لأنه لا يستطيع أن يعمل بهذه الطريقة في بلد عربي وشكراً.

مداخلة الدكتورة إلهام لطيفي:

مرحبا ويسعد صباح الجميع. قبل كل شيء أثني على جميع المداخلات لكن عندي ملاحظة فقط بسيطة وهي أن من سمات الباحث عندما يختار شريحة البحث أو مجتمع البحث الذي يستغل عليه هو أنه لازم يحدد بالضبط على أي عيّنة يشتغل. معظم الأبحاث التي طُرحت هي تشتغل على الوطن العربي فحبيت أتساءل هل يحق لي أن أعتب على كل من عرضَ خريطة الوطن العربي واقتطع نجمة خليج العرب-الأحواز من سماء الوطن العربي أو لا؟ وشكراً.

مداخلة الدكتور سعيد:

صبحكم الله بألف خير وبارك الله فيكم أتحفتمونا واغنيتمونا هذا الصباح بأفكار جميلة والحلْم سيبقى، وأي شيء يتحقق لن يتحقق الا بحلم فنحن سنظل نحلم حتى تحقيق هذا الحلم فشكراً لكم أن ساعدتمونا على الحلم الى أن يتطور هذا الحلم حتى يكبر وإذا كبُر لابد أن ينضج. لدي تعقيبات بسيطة وسريعة جداً. سؤالي للدكتور عبد القصاب: أي نموذج نحتذي به سيكون دائماً هناك من يقتل أي مبادرة ولدينا تجربة المعهد هذا مع الذين "ينبحون" وراء هذه القافلة التي تسير وهم كثيرون ولكننا لا نأبه إليهم.

مداخلة الدكتور مازن الرمضاني:

شكراً لكل الزملاء والزميلات على ما قدّموه. أنا مستقبلي ونقول في "علم المُستقبَلات" أن الانسان هو الذي يصنع المستقبل وليس المستقبل الذي يصنع الانسان. أنا أدرك أننا في الوطن

العربي لا ننحاز الى المستقبل وانما لدينا انحياز جُل الشرائح العربية الى الماضي وفي أحسن الأحوال الى الحاضر. الحاضر زمانٌ يمضي والماضي زمانٌ مضى ولا يعود، فقط المستقبل هو الزمان الذي سوف يأتي والذي سنعيش فيه، نحن وكلُّ أحبابِنا. الذي لاحظته على الكلام الجميل الذي يصف مجتمع المعرفة، ونحن بحاجة الى لمعرفة مجتمع المعرفة لأن المعرفة العربية عن مجتمع المعرفة، مثل ما هو عن دراسات المستقبلات، محدودة جداً ولكني أتساءل: ما العلاقة بين مجتمع المعرفة وصناعات المستقبل؟ أليسَ مجتمع المعرفة هو أداة والمستقبل هو الهدف كالعلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وصناعة المستقبل؟ العلاقة بين الاثنين هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف والوسيلة تفضي الى الهدف. مجتمع المعرفة هو وسيلة. لم أسمع مع الأسف، ربما لأسباب خارجة عن...دون تفاصيل، لم أسمع ولو ذكر محدود عن كيف نستطيع أن نوظف مجتمع المعرفة لصناعة المستقبل الذي نريد نحن العرب. المستقبل، لا يوجد مستقبل واحد أبداً والذين يقولون بالمستقبل الواحد خاطئون. المستقبل بدائل: لدينا ثلاثة بدائل أساسية اما ديمومة التردي وإما بداية التغيير وإما الجمع بين ديمومة التردي وبداية التغيير، وأنا، كمستقبلي، أُرجح المشهد الثالث وأختلف مع أولئك الذين يقولون على أنك إما أبيض وإما أسود. لا، أنا أبيض واسود في آنٍ واحد: أنا أجمع بين التردي والتغيير وبداية التغيير. أتمنى عليكن زميلاتي وعليكم زملائي الأعزاء أن تفكّروا لنا بكيفيّة توظيف مجتمع المعرفة عندما ننتقل الى مجتمع المعرفة. عندما ننتقل الى مجتمع المعرفة، كيفية توظيف هذا المجتمع لصناعة ما نريد من صناعة المستقبل الذي أتمنى أن نعيشَ فيه جميعاً سعداء ونعود مرة أخرى كعرب الى صناعة التاريخ نحن خرجنا من صناعة التاريخ ومنذ زمن ونحن بحاجة لأن نعود مرة أخرى الى صناعة التاريخ: تاريخنا العربي خدمةً لنا وللإنسانية. وشكراً.

مداخلة الدكتور علي موسى:

مساء النور ومرحبا بكل ضيوف تونس. نشكر المعهد العالمي للتجديد العربي على منحنا هذه الفرصة. مداخلتي تفاعل وليس سؤال. نشكر كل القامات الذين قدموا مداخلاتهم. كانت أغلب المداخلات تشخيصية. مسألة المنهج والتغييرات-الحاجة. فعلاً عند التحدث عن المنهج التعليمي يقابله ثمة صعوبة: لماذا؟ لأن المناهج التعليمية هي مناهج مركزية عند الدولة وهي مناهج يعني متمسكة بها الدولة ولكن هذا التمسك جعل مناهجنا وتعليمنا فارق بينه وبين السوق إن لم تقُلْ أكثر من عشرية أو عشريتين ودائماً نبقى في هذا اللهث والجري وراء المسالة التعليمية. كل إصلاح تعليمي في أي دولة عربية باستثناء ثلاث دول أو أربع يوهمنا دائماً أننا سنصل.

والمشكلة الأخرى نفهم بأن المنهج لابد أن يخرج من المركزية الى الشراكة المجتمعية لكن للأسف، حتى في تونس، هذه الشراكة المجتمعية لمشاركة الدولة في المنهج أصبحت متهمة وأصبحت مشكل دائم ليسوقوا لنا التهمة لنبقى نناقش بعضنا في نجاعات التي وصلت لها الدول. اعتبروا هذا اللقاء الذي مُنح لنا هو فرصة طيبة كما أدعو أن نخرج من التشخيص وقد يكون نشر أعمالكم هي ردم للهوّة وقد يكون هو مساهمة منا الى التشخيص العملي. اشكركم وبارك الله يكم.

مداخلة الدكتورة هدى عيد:

صباح الخير، سعيدة مجدداً بوجودي بينكم وبالأفكار القيمة التي تم طرحها. نتحدث عن طرائق للنهوض بالتعليم الجامعي وهو مسالة غاية في الأهمية لكن الهاجس الأكبر وهذا بدا هاجساً مشتركاً له علاقة بالكتلة البشرية بالعالم العربي. هناك ما يشبه الانفصال ما بين طبقة المتعلمين أو الشريحة المتعلمة وبين الكتلة البشرية التي تملك الحراك على الأرض. سبق للدكتور قيراط أعطى مثلاً مهماً عن فعل الإنتاجية ما بين فلاح أميركي أو أوربي وما بين فلاح في الشرق. نحن نريد كذلك التوجه الى هذه الشرائح العامة لأن الفعل النهضوي لا يمكن له أن يقتصر على الفئة المتعلمة نريد النهوض بالمجتمع العربي عبر التوجه الى كافة الشرائح. لذلك هذا الحديث عن نشر الفكر التنويري في المعهد عن طريق قناة فضائية وعبر المجلة وعبر الكتب ونشر الأبحاث ونشر الطرائق التي تفضل بها بعض المتداخلين عي مسألة غاية في الأهمية. بذلك يصبح هنالك نوع من التعميم المتواصل للمعرفة في المرحلة الأولى وربما نرتقي الى مراحل ثانية لاحقة وتلك خطوة يُعوّل عليها من خلال التزامنا في المعهد. وشكراً.

مداخلة الدكتورة سعاد:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، بدايةً لابد أن أتقدم بالشكر الجزيل للمعهد العالمي للتجديد العربي، مؤسسين ومنظمّين ومشاركين وأتقد بالشكر الجزيل لأنه أتاح لنا الفرصة للحضور معكم وتبادل الأفكار والخبرات والتجارب. وأتوجه بالسؤال الى الدكتور غانم: تحدثتم في مداخلتكم عن مجتمع المعرفة يعني القدرات وللوصول الى هذا المجتمع إذن لابد على المناهج التعليمية أن تتغير ولابد أن تتضمن ما يسمى أو ما يصطلح عليه بالقدرات كركيزة أساسية للوصول الى مجتمع معرفة حقيقي للدول العربية. سؤالي: هل القدرات كفيلة وحدها لتأسيس مجتمع

المعرفة أو لا تعتبر الكفايات والمهارات إضافة نوعية وذات قيمة لتأسيس وبناء مجتمع معرفة حقيقي وقوي يضاهي به مجتمعات المعرفة الغربية؟ وشكراً.

مداخلة الدكتور خضير المرشدي:

شكراً دكتورة وسيلة على ادارتك المميزة للندوة واشكر الأخوة الأعزاء المحاضرين والمعقبين وأثني على محاضرة د. غانم العميقة والمعبّرة والتي لها علاقة مباشرة في بناء مجتمع المعرفة كما أثني على محاضرة الأخ الدكتور محمد قيراط أيضاً على محاضرته المهمة جداً في مجال الاعلام وكذلك التعقيبات التي قاموا بها الأخوان الأعزاء د عبد الوهاب القصاب و د خالد كموني والاستاذة حنان يوسف. أنا بودّي ان أشير الى موضوع الأحواز دائماً في مصطلحاتنا نقول [23] دولة عربية وليس [22] دولة عربية. الأحواز دولة عربية محتلة من قبل إيران منذ [98] سنة وهي تعادل ستة أضعاف مساحة فلسطين، دكتور محمد، وعدد سكانها يفوق عدد سكان فلسطين المحتلة أيضاً من قبل الكيان الصهيوني. نحن لا نقول إنه في ضربة عصا ممكن أن تعود الأحواز وممكن أن تعود فلسطين وممكن أن يعود العراق ولكن هذا زمن طويل ولابد أن نتمسك بحقوقنا كاملة غير منقوصة وربما يأتي جيل بعدنا يحرر هذه البلدان فعلينا أن نركز على هذا الجانب في كل أعمالنا ولذلك خارطة الوطن العربي التي سيعتمدها المعهد تتضمن كل أجزاء الوطن العربي من أقصاه الى أقصاه ومن شرقه الى غربه فأرجو أن يكون هذا منهجنا الذي نسير عليه.

رد الدكتور غانم الشيخ على المداخلات الأسئلة:

شكراً جزيلاً (للزميلات المتداخلات والزملاء المتداخلين) على مداخلاتهم القيّمة. وفي البداية أنا أعتذر للدكتورة إلهام لطيفي حبيبتنا جميعاً وأنا مدين لها "ببوسة اعتذار" على رأسها لأنها تمثل الأحواز والأحواز دائماً في بالنا ولكن، هذه الخارطة، وهو ليس بعذر أخذتها من مصدر للجامعة العربية فعتبْنا على الجامعة وعليّ أنا شخصياً وقد استفدت الآن بأن هناك خارطة للوطن العربي سوف يستعملها المعهد، ولم أكن أعرف بذلك من قبل. أنا أعتذر مرة ثانية وأنت على راسنا والأحواز على راسنا [أنظر لطيفي، [2021].

بالنسبة للمداخلات والأسئلة المهمة والقيّمة والتي سألها الزملاء عن المحاضرة، هناك أربعة محاور للأسئلة، فالمحور الأول وهو مهم جداً (وكما تفضلت به الدكتورة هدى الكافي) وهو:

هل أن مجتمع المعرفة في الوطن العربي يحصل في دوله الغنية فقط أم لا؟ الحقيقة هو أن مجتمع المعرفة وكما أفهمه أنا يشمل كل القطاعات وأهمها هو قطاع الاقتصاد والاقتصاد في مجتمع المعرفة هو الذي ينتج أكثر من المجتمعات الغنية التي تعتمد على موارد محدودة يعني مثلاً بريطانيا الآن بعد انسحابها من المستعمرات بات يعتمد على اقتصاد يعتمد في [80%] منه على اقتصاد المعرفة كالبنوك والتعاملات المالية والتكنلوجيا الرقمية...الخ. (لذلك فان بلوغ مجتمع المعرفة سيشكل نقطة انطلاق اقتصادية للدول ذات الدخل المحدود). كذلك هناك دول فقيرة سعت ولازالت تسعى لتطوير تجاربها في عالم مجتمعات المعرفة ويبين أن الدول الفقيرة لا تستطيع انتاج أن تنتج منتجات اقتصادية معرفية وأحسن مثل ما يجري في الهند وكان اقتصادها ضعيف حتى أخذت نموذج لمجتمع معرفي وجربته في مكان واحد بجعل مدينة بنكالور في جنوب البلاد مركزاً تجريبياً لمجتمع معرفي (وأعلنتها عام [2000] "وادي الحرير الهندي" تيمناً بسليكون فالي أو وادي الحرير الأميركي. كان وقتها الناتج القومي العام في الهند يبلغ [468] بليون دولار تضاعف سبع مرات ووصل عام [2021] الى [3.12] تريليون دولار) ونجحت فيه وفي الاقتصاد المعرفي وتسير بخطى سريعة نحو الوصول الى المجتمع المعرفي. المال ليس هو لوحده المحرك [للمزيد عن التجربة الهندية أنظر المصدر ضمن المراجع]

أما المحور الثاني من الأسئلة كان يدور حول المعوقات والتحديات والتهديدات كما سمّاها الأستاذ القدير الدكتور عبد الوهاب القصّاب في تعقيبه القيّم. وهذه التأثيرات المانعة والمعوقة كثيرة ومنها السلطة والسلطات الحاكمة والحكومات والذي يدير المالية ويدير الداخلية وكل المؤسسات الأخرى بأنواعها. وانا كما أفكّر في هذا المخطط الأولي للمنهج التعليمي القدم افكّر بخريجيه المؤمنين بمجتمع المعرفة والقادرين على العمل باتجاه يفضي الى مجتمعات معرفة (وهذا المشروع الذي قدمته باختصار شديد يهدف الى نشر هكذا خريجين في كافة قطاعات المجتمع لتحقيق نشوء الكتلة الحرجة التي تشعل شرارة التحول الاجتماعي وكذلك استبدال القوى البشرية الحالية التي تعارض هكذا مشروع وتشكل التحديات والمعوقات وحتى التعامل مع التهديدات بإدارة للأزمات بشكل علمي وليس بردود الأفعال). لذلك فإن المشروع ينظر الى مستقبل بعيد وكما رأينا في المعايير في مؤشر المعرفة العالمي، أن ثلاثة محاور من المحاور السبعة للمؤشر ترتبط بنشء أجيال جديدة من الروضة الى الدكتوراه وهذا المنهج الذي قدمته يغطي جزء من هذه المحاور التربوية والتعليمية ويبدأ ببناء القوى البشرية ليأتي يوماً ليكونوا في السلطة وفي الداخلية وفي الاعلام وفي التربية وفي باقي القطاعات ويكونوا مؤمنين بالمجتمع المعرفي ولا يقفوا ضد هكذا مشروع وانما يكونوا أنفسهم فاعلين في بنائه

وهو الطريق الى التحولات الاجتماعية المنشودة وكما حصل في حالة التحولات الى مجتمع المعلومات والثورة الرقمية والأجهزة الذكية المستعملة فلم نفكر وحتى مَن قاوم التغير انصاع لها بالآخر بعد أن أصبح ضمن الأقلية التي لا تستعمل الأجهزة الذكية. والطريق الى التحولات الاجتماعية طريق طويل ويختلف عن إجراء يحدث اليوم ويحتفي بعد يوم آخر.

(أما المحور الثالث وكما طرحته الدكتورة هدى عيد ويتصل بالتساؤل حول توجُّه هذه الورقة نحو المتعلّمين دون الشرائح الأخرى وبأن الفِعل النهضوي لا يمكن له أن يقتصر على الفئة المتعلّمة حيث يتطلب النهوض بالمجتمع العربي، التوجه الى كافة الشرائح التي تملك الحِراك على الأرض. أنا أتفق تماماً مع هذا الا أنني أود التأكيد على أن الورقة تهدف الى خلق كتلة مجتمعية حرجة في كافة القطاعات ومنها مثلاً القطاع الزراعي؛ فالفلاح المتعلّم المعرفي والمنتج (خريج هذا المنهج) بالطبع سيكون أفضلُ إنتاجيّة من الفلاح الأمّي ولذلك، فالمتوقع وفق قدراته أنه، وأمثاله، سيقودون القطاع الزراعي في عملية النهوض ويعتمد هذا الحلُم والتحول على الخطط الأخرى لتغطية القطاه التربوي بكافة مراحله ولكافة العاملين المتعلمين في القطاعات الأخرى ومنها قطاعات السلطة كما أسلفنا سابقاً. كم سيأخذ هذا الأمر من السنوات وهل ينجح هذا الحلُم وخططه الاستراتيجية والتنفيذية، في التدخّل من أجل صنع البديل الأول من البدائل الأساسية الثلاثة للمستقبلات المُستشرَفة وهو البديل الذي يؤدي الى بداية التغيير أو على الأقل بديل الجمع بين التردي وبداية التغيير واعتبار البديل الثالث المتمثل في ديمومة التردي بديلاً مرفوضاً ويتوجب وضع الخطط لتلافي حصوله [للمزيد راجع غازي صالح النهار 2021].)

أما المحور الرابع، فقد تطرّقت الأسئلة فيه وكما طرحته الدكتورة سعاد وضمَّ التساؤل فيما اذا كانت القدرات تكفي وماذا عن الكفايات والمهارات والمواقف، فاذا فهمت السؤال كما أرادت السائلة الكريمة، أقول أن القدرات هي كفايات والكفاية معرفة ومهارة ومواقف ويلوك والقدرات تجمع هذه المكونات لإنجاز أعمال أو وظائف محددة والكفاءة عادة تكون لدى الشخص الكفوء في اتقان ما يفعل من أفعال وليس بالضرورة أن يكون قادر على عمل نشاط متكامل ومعقد ولذلك التعليم المبني على الكفاية [Competency-based curriculum] لا يكفي لغرضنا لأن الخريج من هذا المنهج المبني على الكفاية يكون كفوء ومتقِن ولكنه ليس لديه الخبرة لإنجاز أعمال مركبة التي يستطيع الخريج ذو القدرات على إنجازها ومن خلال تدربه أثناء الدراسة التي وصفناها ليكون كفوءً وفي الوقت ذاته يكون متمرساً في انجاز الوظائف المركبة. والكفاءة والخبرة من خلال الممارسة أثناء الدراسة تجعله حاملاً لقدرات قابلة للإنتاج بما يملكه من معرفة وكفاءة وخبرة [للمزيد راجع الشيخ 2022].

رئيسة الجلسة أ. د. وسيلة عيسات:

أظن أننا نتكلّم فقط نظرياً ولم نصل بعدُ الى إجابة: هل هناك مجتمع معرفة في لوطن العربي؟ ومن هنا أقدم دعوة لكل الزملاء الحاضرين معنا وما شاء الله نحن من كل أقطار الوطن العربي، من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومصر والعراق وفلسطين واليمن والأحواز وباقي الأقطار العربية الأخرى. دعوة للقيام ببحث ميداني معمّق لكل مجتمعاتنا العربية حو مجتمع المعرفة إذا أردنا التأكد هل نحن في الطريق نحو مجتمع المعرفة وهل فعلاً هناك مجتمع معرفة لدينا؟

المراجع

قائمة مراجع للقارئ الرجوع اليها للاستزادة من المعلومات عن المواضيع التي طرحت في المنشور.

1- بوعزة، محمد والسعادة، عامر عبد الرؤوف عبد. واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية-المغرب والأردن وتونس والجزائر ومصر. مجلة التجديد العربي. [2023]؛ المجلد الثالث، العدد الأول: صفحة [182-208].

2- [كيف أصبحت بنكالور وادي الحرير في آسيا. موقع "ذي سكيلرز"-[2020/06/24]: https://thescalers.com/how-bangalore-became-asias-silicon-valley/

3- [مؤشر المعرفة العالمي-تصنيف دول العالم [2021]. https://www.knowledge4all.com/ranking

4- الشيخ، غانم وجماعته. استعراض محاولات العراق لتحويل مناهج كليات الطب خلال العقود العشرة الماضية. مجلة الصحة لإقليم شرق المتوسط-منظمة الصحة العالمية. (2022)؛ المجلد الثامن والعشرين (العدد السابع): الصفحات: [539-548].

5- لطيفي، إلهام. عندما تعيد العروبة إنتاجها في ظل الحكومات غير العربية: الأحواز مثالاً. مجلة التجديد العربي. [2021]؛ المجلد الأول (العدد الأول)؛ الصفحات: [1-25].

6- النهار، غازي صالح. قراءة وعرض كتاب "دراسة المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل". مجلة التجديد العربي. [2021]؛ المجلد الأول (العدد الأول)؛ الصفحات: [203-206].

تقول منظمة اليونسكو "أن هدف بناء اقتصاديات ومجتمعات المعرفة هو هدف معلن في المنطقة العربية" وهذا مذكور في كتاب أصدرته المنظمة عام [2019] ويضيف المصدر "بأن معظم الخطط التنموية تدعو الى إنتاج وتوطين واستخدام المعرفة في مختلف الحقول".

يبدو لنا الاعلان أعلاه مُطمئناً بأن هذه البلدان سائرة في النهج المتجه نحو الوصول الى مجتمع المعرفة. ومن حقنا أن نتساءل هنا: ان الخطط التنموية تتطلب توفر عناصر بشرية قادرة على تفهم الخطط وتبني منطلقاتها بعد وضعها ومن ثم قادرة على تنفيذ هذه الخطط وتقويمها والاستفادة من دروسها، فهل نحن كذلك؟